

دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة

دراسة قياسية لعينة من الدول العربية لمدة ٢٠١٧ / ٢٠٠٠

أ.م.د. وسام نعمة رجب

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد مؤشرات الحرية الاقتصادية من المؤشرات الرئيسة التي يمكن ان تساهم في ترسیخ الاقتصاد الحر الذي يمكن الافراد والمؤسسات والشركات والمستثمرين من مزاولة عملهم دون تدخل من قبل الحكومة وحل مشاكل الاقتصادات النامية والعربيّة بشكل خاص التي تعاني العديد من الاختلالات والمشاكل البنوية التي تؤثر سلبا على رفاهية وسعادة مواطنها ومنها الفساد المالي وعدم الاستغلال لامثل للموارد ونظام التعليم الذي لم يواكب التطورات الحديثة والذي لا ينسجم وسوق العمل والهوة الكبيرة بين افراد المجتمع وعدم التوزيع العادل لمكافئات الدخل

وتضمن البحث العلاقة بين مؤشرات الحرية وبين الاستثمار الاجنبي المباشر لعينة مكونة من دولتين وهي الامارات ومصر، قسم البحث الى ثلاث مباحث تضمن الاول منه الجانب النظري للحرية الاقتصادية وتحليل واقع متغيرات الحرية ودرجة وترتيب وتصنيف كل دولة من دول العينة وتضمن المبحث الثاني مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر واهم النظريات التي فسرت الاستثمار الاجنبي المباشر اما المبحث الثالث فانه تضمن الجانب العملي من خلال تحليل نتائج الدراسة واثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر.

المنهجية العلمية للبحث:

-مشكلة البحث:

نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للعديد من دول العالم من خلال استقدام التكنولوجيا الحديثة وتقليل معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتقليل البطالة ، الا ان معظم الدراسات تشير الى ان الدول العربية هي دول طاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فما هي أهم السياسات التي يمكن أن تساعد على تنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية من خلال مؤشرات الحرية الاقتصادية .

-فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وبين جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عينة البحث

-هدف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:-

- التعرف على مفهوم الحرية الاقتصادية ومؤشراتها
- تأثير هذه المؤشرات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ايجاد علاقة رياضية تربط بينها دول مختارة وهي مصر والإمارات

-منهجية البحث:

عبر الباحث عن طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المنهج الوصفي اضافة الى الاسلوب الكمي القياسي

-مصادر البيانات:

اعتمد الباحث في حصوله على البيانات من خلال مصادر عددة فيما يخص الاستثمار الأجنبي تم الحصول عليها من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنوات متعددة، اما مؤشرات الحرية الاقتصادية فانه تم الحصول عليها من التقارير السنوية التي تصدرها مؤسسة (هيرتاج) باعتبارها الجهة

المختصة لذلك بالنسبة لمصر والامارات ، ومن مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان التي تصدر مؤشر الحرية الاقتصادية للعالم العربي بالتعاون مع معهد (فريزر) .

-هيكلية البحث:

بغية تحقيق الاهداف المرجوة للبحث فانه تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تضمن الاول منه بعد منهجة البحث الاطار المفاهيمي والنظري للحرية الاقتصادية ومؤشراتها وتضمن البحث الثاني ايضا الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر اما البحث الثالث فانه احتوى على تحليل نتائج الدراسة بين متغيراتها المتضمن مؤشرات الحرية من جهة وبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول عينة البحث من جهة اخرى

المبحث الاول: الحرية الاقتصادية ومؤشرات القياس:

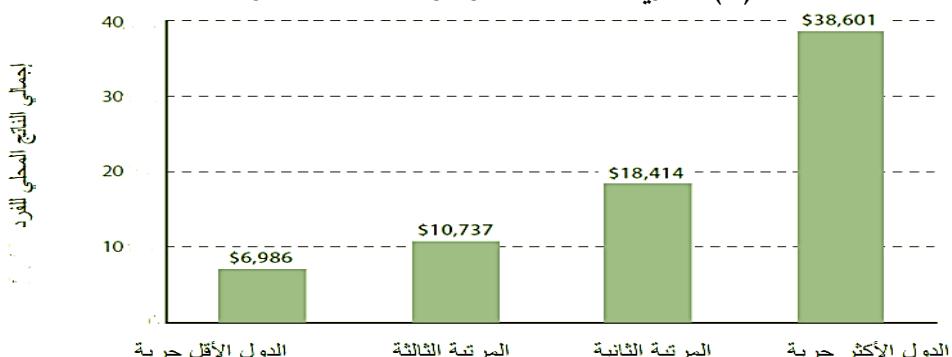
اولا: تعريف الحرية الاقتصادية:

بكل بساطة يشير مفهوم الحرية الاقتصادية الى قدرة افراد المجتمع والشركات على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من الفرص وريادة الاعمال بمنأى عن الحاجز التي تضعها الحكومات والتي تستعمل القوة او التسلط من اجل حماية هيمنتها الخاصة ، وسيادة البيروقراطية والروتين الحكومي وعدم المرونة في العمل وغياب سيادة القانون . ان الحرية الاقتصادية تعمل على تحسين حياة البشرية وتحررهم من التبعية وتساعدهم على فهم المزيد من الحريات وارساء قواعد الديمقراطية^(١) ، كما انها تمكن الافراد والمؤسسات والشركات للوصول الى غد احسن وأكثر تطويراً واستقراراً ، وتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم في مجالات عدة ((العمل التجاري - توظيف الاموال - الاستثمارات ... الخ)) والتي تصب في النهاية في الصالح العام^(٢) ،

حيث تعد الحرية العلاج الشافي للشعوب الفقيرة وهي تؤدي الى ترسيخ السوق الحرة المفتوحة وتساهم في توفير فرص عمل والقضاء على البطالة التي يعاني منها الشعب العربي والتي تقدر بنسبة (٣٠٪). كما

انها اساس محاربة الفساد المالي والاداري ومن خلالها يستطيع اصحاب المصالح التصرف بما يخدم مصالحهم الخاصة التي تصب في الصالح العام ، كما ان انخفاض حجم الحكومة تحل ما بوسعها من مشاريع وصناعات توزعها على من شاءت . ان معظم الدراسات تشير الى ان الدول التي حققت مؤشرات جيدة للحرية الاقتصادية والسياسية سجلت معدلات نمو اسرع ، وحققت معدلات نمو مستمرة في ناتجها المحلي الاجمالي واستطاعت جذب حصة لابأس بها من FDI، وان هناك علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية وبين الحرية السياسية والمدنية المقدمة للمواطنين (٤) . وهناك الكثير من الدراسات التي بينت العلاقة بين الحرية الاقتصادية من جهة وبين متغيرات اقتصادية اخرى كالاستثمار ومتوسط دخل الفرد والنمو والانتاجية ، كما جاءت في دراسة (Gwartney) و (Lawson) و (Block) و (Hall) ، ففي دراسة (Gwartney) بين من خلالها العلاقة بين الحرية الاقتصادية والرفاهية حيث ان الدول التي تعاني من ضعف الحرية الاقتصادية فان الخدمات المقدمة الى مواطنها تقل مثل المياه الصالحة للشرب مما يؤثر ايضا على مستوى الرفاهية وزيادة المتوسط العمري للانسان تبعا لذلك ، كما بينت الدراسة ان المتوسط العمري للانسان لدى البلدان التي فيها حرية اقتصادية يزيد بمقدار ٢٠ سنة عن متوسط عمر الانسان لدى البلدان التي تعاني من ضعف مؤشر الحرية الاقتصادية ، كما بينت دراسات اخرى اصدرتها مؤسسات اقليمية ودولية ان الدول التي حققت درجات حرية اقتصادية وسياسية كاملة او شبه كاملة ارتفع فيها نصيب الفرد من GDP وكما يظهر في الشكل الاتي :-

شكل (١) الحرية الاقتصادية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل



المصدر : معهد فريزر ، الحرية الاقتصادية على مستوى العالم ، التقرير السنوي ، ٢٠١٧

البنك الدولي: مؤشرات التنمية على مستوى العالم ، ٢٠١٧

ثانياً : تحليل واقع درجات الحرية الاقتصادية في دولة مصر .

جدول (١) درجات مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠)

التصنيف	الحرية المالية	الحرية الاستثمارية	الحرية التجارية	الحرية النقدية	وضع سوق العمل	حرية تأسيس الاعمال	الإنفاق الحكومي	السياسات الضريبية	التحرر من الفساد	حقوق الملكية	الدرجة	الترتيب	السنوات
حرية اقتصادية ضعيفة	٣٠	٥٠	٥٥	٧٦٠	N/A	٥٠	٥٤٠٤	٦٥٠٣	٢٩	٥٠	٥١٠	١١٢	٢٠٠٠
حرية اقتصاد	٣٠	٥٠	٤٧٠	٧٨٠	N/A	٥٠	٥٤٠٤	٦٦٠١	٣٣	٥٠	٥١٠	١٢٠	٢٠١١

ية ضعيفة															
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٣٠	٥٠	٥٥	٧٩.	N/ A	٥٠	٧١.٢	٦٥.٦	٣١	٥٠	٥٤.	١٢١	٢٠٠	٢	
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٣٠	٥٠	٥٧.	٨٠.	N/ A	٥٠	٧٢.٨	٦٦.١	٣٦	٥٠	٥٥.	١٠٤	٢٠٠	٣	
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٣٠	٥٠	٥٧.	٧٩.	N/ A	٥٠	٧٦.٨	٦٦.١	٣٤	٥٠	٥٥.	٩٥	٢٠٠	٤	
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٣٠	٥٠	٥٨.	٧٧.	٥٩.	٥٠	٧٨.٦	٦٦.١	٣٣	٥٠	٥٥.	١٠٣	٢٠٠	٥	
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٣٠	٥٠	٥٧.	٧٣.	٦٢.	٣٩.٨	٧٢.١	٦٤.٧	٣٢	٥٠	٥٣.	١٢٨	٢٠٠	٦	
حرية	٣٠	٥٠	٥٧.	٦٦.	٦٢.	٤٠.٩	٧٢.٨	٩٠.٤	٣٤	٤٠	٥٤.	١٢٧	٢٠٠		

دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة - دراسة قياسية لعينة من الدول العربية

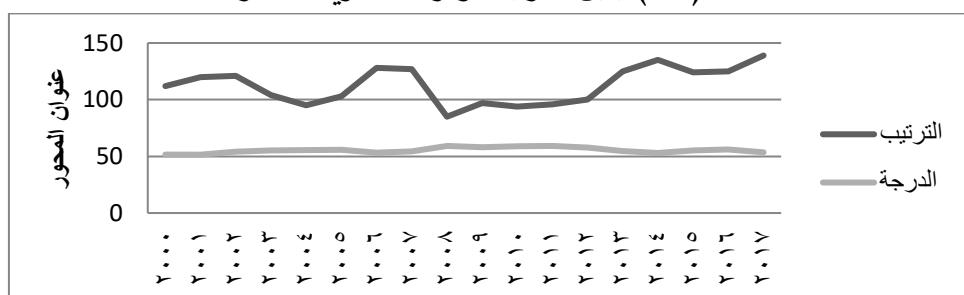
اقتصاد ية ضعيفة	٤	٥	٦٦	٦٩.	٦٢.	٦٠.٢	٧٣	٩٠.٨	٣٣	٤٠	٥٩.	٨٥	٢٠٠	٧
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٤٠	٥٠	٦٦	٦٩.	٦٢.	٦٠.٢	٧٣	٩٠.٨	٣٣	٤٠	٥٩.	٢		٨
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٥٠	٥٠	٦٣.	٦٥.	٦١.	٦٤.٧	٦٦.١	٨٩.٥	٢٩	٤٠	٥٨	٩٧	٢٠٠	٩
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٥٠	٥٠	٧٤	٦٤.	٥٥.	٦٥	٧٣.٤	٨٩.٧	٢٨	٤٠	٥٩	٩٤	٢٠١	٠
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٥٠	٦٥	٧٤	٦٠.	٥٣.	٦٤.٥	٦٥.٣	٨٩.٧	٢٨	٤٠	٥٩.	٩٦	٢٠١	١
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٤٠	٦٥	٧٤	٦٢.	٥٣.	٦٣.٨	٦٣.١	٨٩.٧	٣١	٣٥	٥٧.	١٠٠	٢٠١	٢

حرية اقتصاد ية ضعيفة	٤٠	٥٠	٧٣٠	٥٨٠	٤٣٠	٦٣٠٣	٦٩٠٤	٨٩٠٦	٢٩	٣٥	٥٤٠	١٢٥	٢٠١
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٤٠	٤٥	٧١٠	٦٠٠	٤٥٠	٦٢٠٧	٦٩٠٦	٨٩٠٦	٢٨٠	٢٠	٥٢٠	١٣٥	٢٠١
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٤٠	٥٠	٧٠٠	٦٧٠	٥٣٠	٦٥٠٤	٦٨٠٠	٨٥٠٨	٣٢٠	٢٠	٥٥٠	١٢٤	٢٠١
حرية اقتصاد ية ضعيفة	٤٠	٥٥	٧٠٠	٦٥٠	٥١٠	٦٨٠٣	٦٥٠٩	٨٥٠٦	٣٧٠	٢٠	٥٦٠	١٢٥	٢٠١
	٥٠	٦٠	٧٠٠	٦٩٠	٥٢	٧١٠٥	٦٥٠١	٨٤٠٢	٣٨	٣٢٠	٥٣٠	١٣٩	٢٠١
			٩	٦					٧	٥			٧

المصدر : الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي ، معهد هيرتاج ، التقارير السنوي ٢٠١٧-٢٠٠٠ ومن خلال ملاحظة جدول (١) نجد ان مصر لم تستطع خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٠٠) الخروج من خانة الحرية الاقتصادية الضعيفة ، واحتلت مرتبة متاخرة بعض الشيء من بين الدول التي يضمها المؤشر حيث جاءت بالمرتبة (١٣٩) من بين (١٩٧) دولة شملها المؤشر في عام ٢٠١٧

وانخفضت ترتيبها مقارنة مع عام ٢٠١٦ من حيث السلم والدرجة ومع ملاحظة ان مؤشر الحرية بمكوناته العشر يشهد تحسن ويمكن لها اذا استمرت بتعزيز وحل معضلات معينة ان تقفز الى مرتبة اعلى من ذلك حسب سلم المؤشر اذا تجاوزت (٦٠) درجة، والشكل الاتي يعرض لنا حرية وترتيب مصر للمرة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

شكل (٢) يبين الترتيب ودرجة الحرية لمصر *



المصدر من اعداد الباحث

•

ثالثا: تحليل واقع درجات الحرية الاقتصادية في دولة الامارات .

جدول (٢) درجات الحرية الاقتصادية للأمارات للمرة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنوات	الترتيب	الدرجة	الحرية المائية	الحرية التجارية	الحرية التالية	الاستثمارية	الحرية النقدية	الحرية العمالية	وضع سوق العمل	حرية تأسيس الاعمال	الانفاق الحكومي	الضرائب الضريبية	السياسات الفساد	التحرر من الملكية	حقوق الملكية
٢٠٠٠	٢١	٧٤.٢	٥٠	٣٠	٧٧	٨٠.	٤	N/A	٨٥	٦٥.٧	٩٩.٩	٩٠	٩٠		

دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة - دراسة قياسية لعينة من الدول العربية

كاملة															
حرية اقتصاديّة شبه كاملة	٥٠	٥٠	٧٧	٨٠.	N/A	٨٥	٥١.٣	٩٩.٩	٩٠	٩٠	٧٤.٩	١٤	٢٠٠	١	
حرية اقتصاديّة شبه كاملة	٥٠	٥٠	٧٧	٨١.	N/A	٨٥	٥٨.٣	٩٩.٩	٩٠	٧٠	٧٣.٦	٢٣	٢٠٠	٢	
حرية اقتصاديّة شبه كاملة	٥٠	٥٠	٧٧	٨٥.	N/A	٧٠	٦٨.١	٩٩.٩	٩٠	٧٠	٧٣.٤	٢٤	٢٠٠	٣	
حرية اقتصاديّة شبه متوسطة	٣٠	٥٠	٧٧	٧٩.	N/A	٧٠	٥٨	٩٩.٩	٧٠	٧٠	٦٧.٢	٤٢	٢٠٠	٤	
حرية اقتصاديّة شبه متوسطة	٣٠	٣٠	٧٧	٧٩	٧٤.	٧٠	٧٠.٢	٩٩.٩	٥٢	٥٠	٦٧.٢	٤٨	٢٠٠	٥	

دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة - دراسة قياسية لعينة من الدول العربية

حرية اقتصاديّة شبه متوسطة	٣٠	٣٠	٧٥	٧٦.	٧٤٠	٤٩	٧٦.١	٩٩.٩	٦١	٥٠	٦٢.٢	٦٥	٢٠٠	٦
حرية اقتصاديّة شبه متوسطة	٣٠	٣٠	٧٥	٧٣٠	٧٣٠	٤٩.٣	٨٢.٣	٩٩.٩	٦٢	٤٠	٦٠.٣	٧٤	٢٠٠	٧
حرية اقتصاديّة شبه متوسطة	٤٠	٣٠	٨٠٠	٧٠	٧٤٠	٤٨.٢	٨٠.٢	٩٩.٩	٦٢	٤٠	٦٢.٨	٦٣	٢٠٠	٨
حرية اقتصاديّة شبه متوسطة	٤٠	٣٥	٨٠٠	٦٩٠	٧٦٠	٥٧.٤	٨٦.٣	٩٩.٩	٥٧	٤٠	٦٤.٧	٥٤	٢٠٠	٩
حرية اقتصاديّة شبه متوسطة	٥٠	٣٥	٨٢٠	٦٨٠	٧٩٠	٦٧.٤	٨٠.٩	٩٩.٩	٥٩	٥٠	٦٧.٣	٤٦	٢٠١	٠

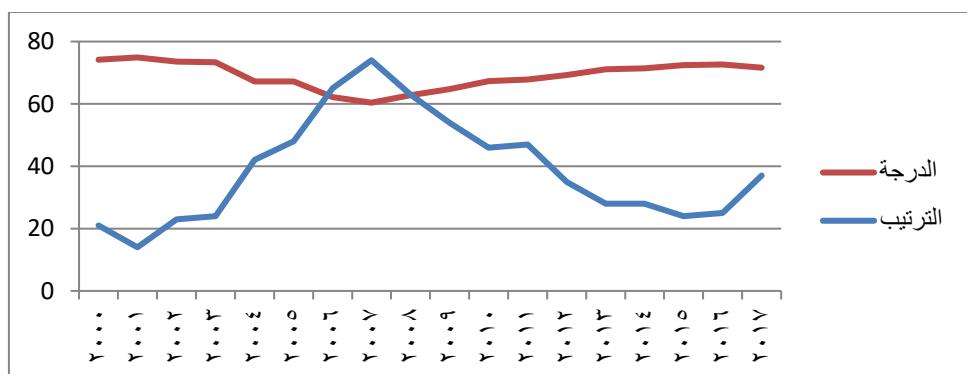
دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة - دراسة قياسية لعينة من الدول العربية

متوسط ة														
حرية اقتصادية شبه متوسط ة	٥٠	٣٥	٨٢٠	٧٦٠	٧٢٠	٦٧٢٣	٧٩٠١	٩٩٩	٦٥	٥٠	٦٧٠٨	٤٧	٢٠١	١
حرية اقتصادية شبه متوسط ة	٥٠	٣٥	٨٢٠	٨٠٠	٧٨٠	٦٨	٨٠٠١	٩٩٩	٦٣	٥٥	٦٩٠٣	٣٥	٢٠١	٢
حرية اقتصادية شبه كاملة	٥٠	٣٥	٨٢٠	٨٣٠	٧٧٠	٧٤	٨٥٠١	٩٩٩	٦٨	٥٥	٧١٠١	٢٨	٢٠١	٣
حرية اقتصادية شبه كاملة	٥٠	٣٥	٨٢٠	٨٢٠	٨٢٠	٧٤٠٤	٨٣٠١	٩٩٦	٦٦	٥٥	٧١٠٤	٢٨	٢٠١	٤
حرية اقتصادية شبه	٥٠	٤٠	٨٢٠	٨٣٠	٨٣٠	٧٤٠٧	٨٥٠٨	٩٩٥	٦٩	٥٥	٧٢٠٤	٢٤	٢٠١	٥

كاملة														
حرية اقتصاديّة شبه كاملة	٦٠	٤٥	٨٢٠	٨١٠	٨٠٠	٧٩٦	٧٠١	٩٥٠	٧٠	٥٥	٧٢٦	٢٥	٢٠١	٦
حرية اقتصاديّة شبه كاملة	٦٧	٤٧	٩٤٠	٧٩٠	٨٣٠	٧٨٧	٧٣٢	٩٧٢	٦٨٠	٥٧	٧١٦	٣٧	٢٠١	٧

المصدر : الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي ، معهد هيرتاج ، التقارير السنوي (٢٠١٧-٢٠٠٠) من معاينة جدول (٢) تمثل دولة الامارات العربية درجة حرية شبه كاملة ويعكس لنا ذلك الجهود الواضحة التي تمارسها الحكومة لتوسيع قاعدة الاستثمار المحلي الاجنبي وقاعدة الانتاج وبناء المؤسسات الخاصة لتهيئة البيئة المواتية لممارسة اشكال الاعمال المختلفة واعطاء القطاع الخاص دوره الواضح في قيادة الاصلاح الاقتصادي ، فنجدها تحتل مراتب عالمية متقدمة في سلم الحرية الاقتصادية وجاءت بالمرتبة (٢٤-٢٥) للاعوام (٢٠١٥-٢٠١٦) على التوالي ، علماً أنها تمثل المرتبة الأولى عربياً وحسب مؤشر الحرية للعالم العربي الذي تصدره مؤسسة (فريزر) بالتعاون مع مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان ، والشكل الآتي يعرف لنا تسلسل الامارات ودرجتها للمرة (٢٠١٧-٢٠٠٠)

شكل (٣) يبين درجة الحرية والترتيب لدولة الامارات العربية *



● من اعداد الباحث

المبحث الثاني: استعراض نظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير إلى الاستثمار الذي يتم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر ويكون للأخير دور مباشر وفعال في ادارة المشروع، وقيمة تمثل السعر المدفوع من قبل الأجنبي لامتلاك المشروع^(٥).

ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الاستثمار في، حقوق الملكية وهي مبالغ التمويل الذي يقدمها المستثمر لشراء اسهم في مشروع ما في غير بلد اقامته وتمنحه درجة من السيطرة على ادارة المشروع تدفقات راس المال من قبل المستثمرين المباشرين (رأس المال المستثمر Equity capital) والعوائد المعاد استثمارها Reinvested earnings إضافة للاقتراض الصافي للمشروع Intra Company Loans^(٦). كما يشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر على جانبين رئيسيين: جانب مالي يمثل تدفق رؤوس الأموال وانتقالها من بلد لآخر، وجانب تنموي يعبر عنه بانتقال الموارد الإنتاجية إلى البلد المضيف.

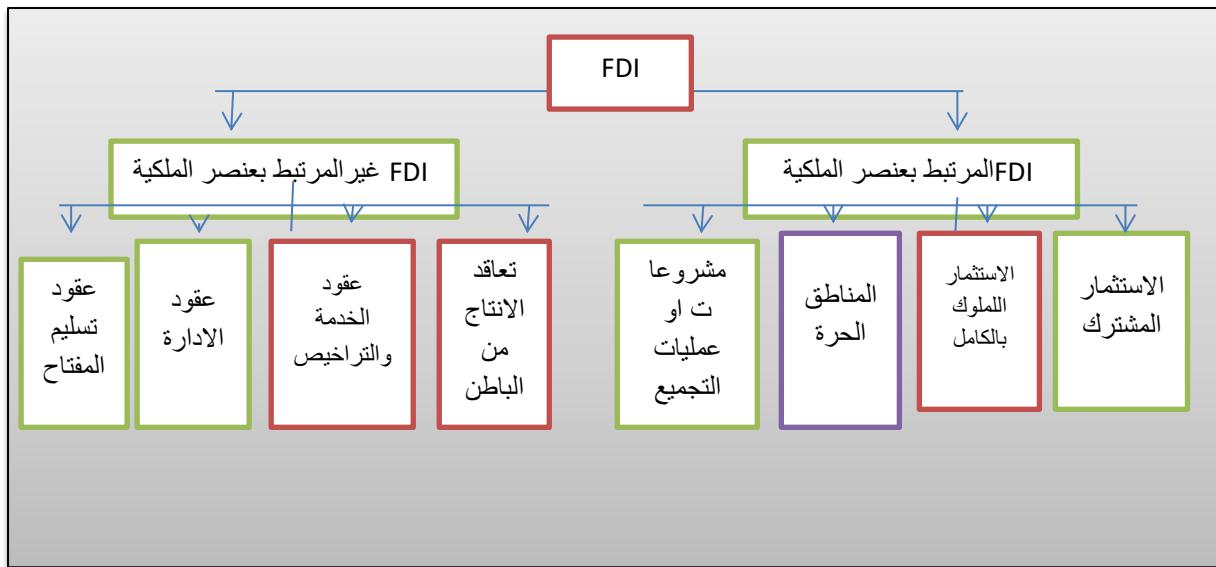
والاستثمار هو التغير في رصيد راس المال خلال فترة زمنية محددة، وعلى ذلك فان الاستثمار على خلاف راس المال يمثل تدفق وليس رصيد قائم، وهذا يعني انه في حين يقاس راس المال عند نقطة زمنية محددة، فان الاستثمار لا يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة .

وهذا النوع من الاستثمار يأخذ أشكالاً مختلفة (وبحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف)، قد يأخذ شكلاً أحادياً في ملكية المشروع لرأس المال الأجنبي الخاص فقط ويكون المستثمر الأجنبي مالكاً للمشروع بأكمله، أو يمتلك كامل حصة راس المال أو معظمها في شركة قائمة بالفعل، وقد يأخذ شكلاً ثانياً تكون فيه ملكية المشروع موزعة بين راس المال الأجنبي ورأس المال المحلي، أما الشكل الآخر فيمثل تدفقات الاستثمار الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات الممتدة عبر العالم وهي تقود دفة التدفقات وتوجهها أينما تشاء .

وللاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة وذلك لتنوع مصادره وأشكاله وأثاره في الأقطار المضيفة له، نذكر بعضها على وجه الاختصار: فقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) UNCTAD (بأنه توظيفات لأموال أجنبية -غير وطنية- في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في بلد آخر يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي او من بلد الإقامة، ايًّا كان هذا المستثمر فرداً او شركة او مؤسسة^(٣)). وتعرف منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ((الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (بلد الأم home country) بامتلاك اصل او موجود في بلد آخر (بلد المضيف host country) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل))^(٤) ، ومن التعريف السابقة يتضح ان FDI هو استثمار حقيقي طويل الاجل وللمستثمر الحق في ادارة موجوداته وقد تتبادر درجة الحق بتبادر النسبة التي يملكتها من راس المال وقد حددها IMF ب (١٠٪) كحد ادنى للمستثمر الاجنبي اما يكون فرداً او مجموعة افراد او مؤسسة خاصة او عامة مساهمة وغير مساهمة او مجموعة

مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة او حكومات او وكالات خاصة وغيرها ، اما اشكال ال FDI فتتص gioi
بشكلين الاول مرتبط بعنصر الملكية والآخر غير مرتبط بالملكية والشكل ادناه يوضح ذلك^(٩)

شكل (٤) اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر *



*المصدر من عمل الباحث

ثانياً: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن اجمال اهم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالتالي:-

- 1- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم المدخرات المحلية وسد فجوة الاستثمار كمصدر رئيس للتنمية الاقتصادية ويساهم مع الاستثمار المحلي في زيادة رصيد راس المال، وبالتالي زيادة التوظيف ويعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تضاعف معامل رصيد FDI إلى GDP في العالم مع تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي للشركات الأجنبية^{١٠}.

ومثال على ذلك نموذج (هارود - دومار) الذي يفترض العلاقة الطردية بين الادخار (S) ومعدل النمو GDP وحسب المعادلة التالية :

$$GDP = \frac{S}{K}$$

حيث K هي معامل راس المال / الناتج

كما يمكن ان يظهر اثر (FDI) على التمويل عندما تخلق الوجبة الاولى منه تيارا لاحقا من الاستثمار في البلد المضيف له فنجاجه سوف يوسع منه كما قد يشجع الاخرين على ذلك.

٢- توصف الاستثمارات المباشرة بانها قناة لنقل التكنولوجيا فهي لا تتضمن التقنيات العلمية فحسب بل المؤسسية والادارية والتسويقية وان المنافع التي تكسبها البلدان المضيفة تمثل باثار الاستثمار التكنولوجي ومن خلال عمل المضاعف التكنولوجي . فهو يعمل على نشر التقنيات على نطاق واسع ^(١١) .

٣- يسهم في زيادة الإنتاجية من خلال نقله للتقانة الحديثة والخبرات الفنية والإدارة التي تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتؤدي وبالتالي الى زيادة متوسط دخل الفرد، ويكون اثر ذلك مباشراً اذا كانت المشاريع أكثر إنتاجية من المشاريع المنافسة المحلية وغير مباشرة اذا عززت من إنتاجية المشاريع المحلية حيث تولد اثراً انتشارية محفزة للنشاط الاقتصادي (روابط امامية وخلفية) .

كما يمكن ان تتحقق الشركات الأجنبية نمواً من خلال استيعاب عوامل الإنتاج المحلية العاطلة بزيادة الطاقة الاستيعابية وخلق طاقة إنتاجية جديدة، وبالتالي تكون محفزة للاستثمار الخاص ^(١٢) .

٤- قد يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تقليل حدة التضخم إذا ما أسهم في توفير السلع الأساسية اللازمة لسد الطلب المتزايد في السوق المحلية. كما يعمل على تخفيض نسب البطالة من خلال رفع مستويات التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة. لاسيما وان احد الحلول المطروحة لمشكلة البطالة هو توسيع قاعدة (FDI) والانتشار الجغرافي له

٥- يربط اقتصاد البلد المضيف بعجلة التطور الدولي من خلال ربطها بالبيئة الإنتاج العالمي والبيئة التجارية العالمية والأسواق الدولية وكذلك إقامة مراكز الأبحاث والتنمية لخلق روح الابتكار والإبداع الوطني .

٦- تعمل شركات الاستثمار على تطوير الأسواق المالية بسبب حاجة هذه الشركات للتمويل المحلي فضلاً عن الخارجي ومن خلال إسهامها بفتح أسواق جديدة لاسيما للتصدير لما تملكه من خبرة في السوق العالمية، كما تساهم في النهوض بواقع القطاع المصرفي في البلد المضيف.

٧- المساهمة في زيادة تكوين رأس المال الثابت ، قد يساهم ال FDI في التكوين الرأسمالي وذلك يتوقف على النتيجة الصافية للتدفقات الداخلة والخارجية وفقاً للمعادلة الآتية^{١٣} :

$$NetFDI = C1 - C0 = F(X + I + E + A) - F(K + R + S + P)$$

حيث ان $C1$ التدفقات الداخلة ، $C0$ التدفقات الخارجية ، X عائد الصادرات الناتج من FDI و E اسهم رأس المال ، و I القطع الأجنبية المستغنی عنها من الاستيرادات السابقة بسبب FDI ، في حين ان K الاستيرادات الرأسمالية و R من المواد الأولية و S تمثل قيمة المهارات الفنية و P الارباح المحولة ، وإذا كانت $C0 > C1$ فإن ذلك يساهم في زيادة تكوين رأس المال والعكس ان الأثر النهائي للاستثمار الأجنبي المباشر يبرز من خلال المقارنة بين المزايا والأعباء المرتبة عليه في البلد المضيف، فإذا كانت الزيادة في الإنتاجية (بزيادة التقانة) أكبر من الانخفاض في الادخارات فإن أثراها سيكون ايجابياً على الاقتصاد القومي وبالعكس. لذا فإن تحديد النتائج المتوقعة من ذلك التمويل يتم من خلال المقارنة بين المنافع المتأتية منه وبين التكاليف المرتبة عليه، وأيضاً كلما كانت محدّدات وقوانين الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف محكمة ورصينة كلما كان في ذلك حماية وفرص كبيرة للنهوض بواقع الاقتصاد القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

ثالثاً . النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ازداد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية وتوسيع الانتاج وتطور التكنولوجيا ومن الاوائل الذين اهتموا بالشركات العابرة للقارات هم كل ستيفن هايمير ، شارل كند لبرغر ، وريموند فيرنون (في الولايات المتحدة الأمريكية و (جون دينينغ) في بريطانيا و (ميشال) في فرنسا و (كوجيما) في اليابان^٤ .

وهناك العديد من النظريات التي اعطت تفسيراً لتفضيل المستثمر الاجنبي الاستثمار في بلدان معينة دون غيرها يمكن توضيحها بما ياتي

١ - النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيك

اهتم الكلاسيك دور عنصر العمل ورأس المال والاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي في سوق منافسة تامة

اما النيوكلاسيك فانهم افترضوا ان الاستثمار ات الاجنبية المباشرة ماهي الا تحرك لرأس المال بين الدول بسبب اختلاف اسعار الفائدة بسبب اختلاف انتاجية راس المال ، وافترضوا ارتفاع معدل الفائدة في البلدان النامية بسبب ندرة راس المال

٢ - نظرية عدم كمال السوق

جاء بها كل من كريموند فيرنون Steven Haymen وستيفن هيمان Raymond Vernon وشارل كيند لبرغر Kind Leberger ويرى اصحاب هذه النظرية ان عدم كمال السوق كسبب يدفع الشركات على الاستثمار الاجنبي المباشر خارج حدودها من خلال امتلاكها ميزات احتكارية ، هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حواجز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، متمثلة في الضرائب ، عدم التوازن بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات ،

٣ - نظرية دورة حياة المنتج .

قدم ريموند فيرنون Raymond Vernon من جامعة هارفارد الأمريكية عام ١٩٦٦^(١٥) تصوّره ، وكانت نقطة الانطلاق لفيرنون في طرح نظريته والتي تتضمن أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور ، النمو ، النضوج ، الانحدار ثم الزوال) وتعتمد هذه النظرية على كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٤- نظرية الموقع.

تتهم هذه النظرية بالبيئة والموقع كعوامل أساسية لجذب الاستثمار نظراً لارتباط هذه العوامل بتكليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإداراته. وهذا ما أكدته جون دينينج J.Dunning في تفسيره لنتائج النظرية .

٥- نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية.

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين كوجيما Kojima وأوزاوا Osawa إذ حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسويقية، تنظيمية، تكنولوجية، تختلف على نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتطوروا نموذجاً يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. واعتماداً على الدروس المستقادة من التجربة اليابانية منذ سنة ١٩٤٥، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توحّي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

٦- النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي.

لقد طور جون دينينغ D.L. المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثل في النظريات الثلاثة التالية:

- نظرية المنظمات الصناعية.

- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

- ونظرية الموقع.

وفقاً للنظرية الانتقائية فالشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة، التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلاك الشركة لمزايا احتكارية قبلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن توافر للدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتهي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجر، اتساع السوق، توافر المواد الأولية. ووفقاً للنظرية الانتقائية يمكن تلخيص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار في عوامل جذب وعوامل دفع، هذه الأخيرة هي التي تجعل من سوق دولة الأم سوقاً أقل جاذبية كزيادة الضرائب، ومخالف القيود التي تفرضها الدولة والتي تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً : الـ FDI الوارد لجمهورية مصر والامارات العربية المتحدة

جدول (٣) يبين الـ FDI الوارد لجمهورية مصر والامارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧) *

الامارات	مصر	السنة الدولة
٦.٣٣٢	2.714	٢٠٠٠
٧.٥٢١	٣.١٠١	٢٠٠١
٨.١٠٢	٣.٥٦٥	٢٠٠٢
8.790	4.933	2003
3.984	1.951	2004
9.727	13.022	2005
16.101	11.656	2006
10.241	11.976	2007
22.227	12.836	2008
11.233	21.645	2009
10.836	12.752	2010
9.231	6.265	2011
10.216	11.084	2012
7.382	4.368	2013
12.955	17.628	2014
8.944	15.258	2015
9.329	40.914	2016

9.157

37.666

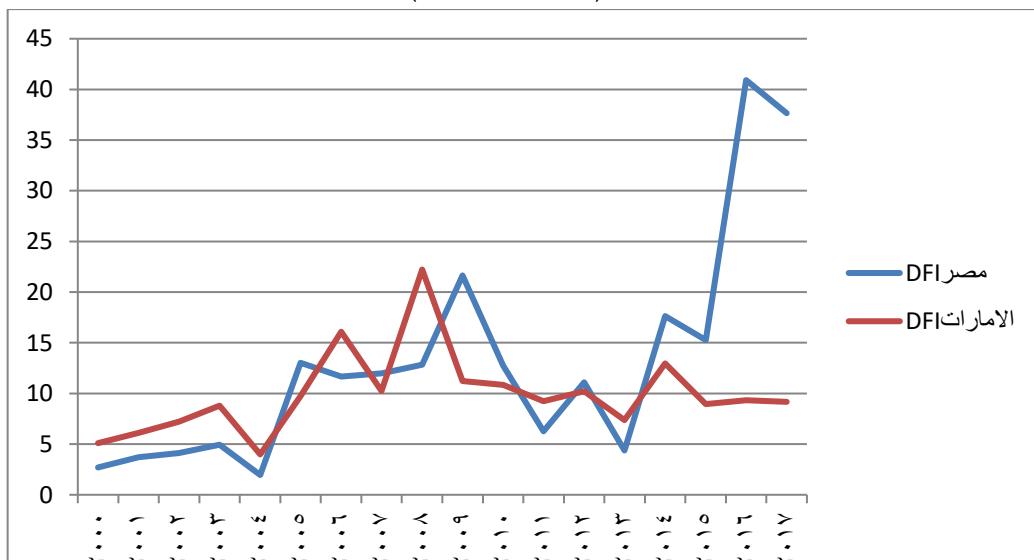
2017

- المصدر مؤشر الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان اعداد مختلفة

من خلال الجدول نجد البون الشاسع بين الاستثمار الاجنبي الوافد لكل من دولة مصر والامارات العربية والشكل البياني الاتي يبين ذلك.

شكل (٤) يبين الاستثمار الاجنبي المباشر لكل من مصر والامارات العربية المتحدة للمدة

* (٢٠١٧-٢٠٠٠)



*المصدر من اعداد الباحث

المبحث الثالث: تقدير وتحليل أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على FDI

اولا: توصيف وصياغة النموذج القياسي

يتكون النموذج من متغيرات مستقلة عدّة ومتغير تابع وهي كما ياتي :

Dependent Variable المتغير التابع

يمثل المتغير التابع الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) مقدراً بـ ملايين الدولارات الأمريكية .

Independent Variables المتغيرات المستقلة

جدول (٤) يبيّن المتغيرات المستقلة للنموذج المستخدم

الرمز	اسم المتغير	ت	الرمز	اسم المتغير	ت
X7	الحرية النقدية (MF) Monetary freedom	٧	X1	حقوق الملكية (PR) Property Rights	١
X8	حرية التجارة (TF) Trade Freedom	٨	X2	التحرر من الفساد Freedom from corruption (FC)	٢
X9	الحرية الاستثمارية Investment Freedom (IF)	٩	X3	السياسات الضريبية Tax Policy (TP)	٣
X10	الحرية المالية Financial freedom (FF)	١٠	X4	الإنفاق الحكومي Government expenditure (GE)	٤
X11	الحرية الاقتصادية	١١	X5	حرية تأسيس الاعمال	٥

	Economic Freedam (EF)		The free exercise of (FB) business	
X6			وضع سوق العمل Busniss Market (BM)	٦

قد يكون النموذج الخطي هو افضل علاقه لأنه في طياته يحمل تقدير النقطة وهذا ما يهمنا اذ تأثير المتغيرات المستقلة والتي تمثل مؤشرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة النظرية الاقتصادية هو تقدير نقاط على منحى وبالتالي سيكون كافيا لتمثيل العلاقة الموصوفة ويأخذ الشكل الخطي الشكل الاتي :

$$FDI_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_{12} X_{11} + U_i \quad (i = 1, 2, 3, \dots, n)$$

: الاستثمار الاجنبي المباشر FDI

$X_{11} \dots X_1$: متغيرات مستقلة تمثل مؤشرات الحرية الاقتصادية .

$\beta_{12} \dots \beta_0$: معالم المتغيرات المستقلة .

U : المتغير العشوائي

سيقدر نماذج خطية لكل من جمهورية مصر العربية والامارات العربية المتحدة باستخدام البرنامج الاحصائي 18 Minitab وكما ياتي :

ثانياً تقدير وتحليل اثر متغيرات الحرية الاقتصادية على FDI مصر

قدر النموذج الخطي لاثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر ونظمت النتائج

في الجول الاتي :

جدول (٥) نتائج تدبير نموذج أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر

The model: Linear	
Sample size:18	
Degree of Freedom:6	
No. of Variables:11	
N0. Of Parameters:12	
No. of case :1	
Constan	349.7
t	(1.90) ^{10%}
X1	-0.1708
t	(-0.38) ^{non}
X2	3.897
t	(3.43) ^{1%}
X3	-3.338
t	(-2.26) ^{5%}
X4	6.008
t	(1.64) ^{10%}
X5	5.628
t	(1.70) ^{10%}
X6	8.454
t	(1.69) ^{10%}
X7	-11.680
t	(-1.93) ^{10%}

X8 t	-1.0295 $(-1.08)^{25\%}$
X9 t	1.415 $(1.14)^{25\%}$
X10 t	-1.490 $(-0.90)^{25\%}$
X11 t	-9.927 $(-1.45)^{10\%}$
R^2	98%
\bar{R}^2	77%
r	99%
$F_{(12,18)}$	$(4.7)^5\%$
D.W	$(2.364531)^{1\%}$
$Cocks\ Distance < 20\%$ $TOL < 40\% \text{ No Multicollinearity}$ $t - table_{1\%} = 3.143, t - table_{5\%} = 1.943, t - table_{10\%} = 1.440, t - table_{25\%} = 0.718$ $F_{(12,18)1\%} = 7.12, F_{(12,18)5\%} = 4.00$ $D.W_{1\%} : dl = 0.244 \quad 2.364531 \quad 4 - du = 2.81$	

المصدر من بيانات جدول (١) وباستخدام برنامج Minitab 18

١ - التحليل الاحصائي

ثبتت المعنوية ثبت معنوية معامل المتغير $X2$ الذي يمثل مؤشر التحرر من الفساد على مستوى معنوية ١٪ بالاستناد الى اختبار t ، وثبتت كل من معامل انحدار المتغير $X3$ مؤشر السياسات الضريبية على مستوى معنوية ٥٪ ، وثبتت معنوية معاملات انحدار المتغيرات $X4, X5, X6, X7, X11$ والتي تمثل متغيرات الانفاق الحكومي ، حرية تأسيس الاعمال ، وضع سوق العمل ، الحرية النقدية و متغير درجة الحرية الاقتصادية على مستوى معنوية ١٠٪ على التعاقب وكذلك ثبت معنوية معامل الثابت على نفس المعنوية السابقة ، وعلى مستوى معنوية ٢٥٪ ثبتت معنوية معاملات انحدار متغيرات $X8, X9, X10$ والتي تمثل متغيرات حرية التجارة ، حرية الاستثمار و الحرية المالية على التعاقب ولم يثبت معامل متغير $X1$ حقوق الملكية على اي مستوى معنوي كان ، وبالاستناد الى اختبار F ثبتت معنوية النموذج ككل على مستوى معنوية ٥٪ مما يشير على ان النموذج ذا كفاءة عالية في تمثيل العلاقات في النموذج المقدر ، وبلغ معامل التحديد المتعدد نحو ٩٨٪ مما يفسر على ان نحو ٩٨٪ من التغيرات الحاصل سببها متغيرات الحرية الاقتصادية المستقلة ونحو ٢٪ المتبقى الى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج المقدر ، بينما بلغ معامل الارتباط الكلي نحو ٩٩٪ مما يشير على ان جميع النقاط المزدوجة قريبة جدا من خط الانحدار .

٢- التحليل القياسي

أ- استقرارية البيانات

بالاستناد الى اختبار بعد المسافة مابين المتغيرات العشوائية الشاذة والطبيعية يدعم اختبار Coocks Distance اذ ظهرت قيمته المحتسبة بناء على تقديرات النموذج ان بعد المسافة اقل من ٢٠٪ مما يؤكد على استقرارية البيانات .

ب- اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد
من نتائج النموذج المقدر قدمنا مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية للمتغيرات جميعها والنتائج كما هي من البرنامج المستخدم

Correlations: X1; X2; X3; X4; X5; X6; X7; X8; X9; X10

X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
X2	0.868								
X3	0.058	0.011							
X4	-0.796	-0.686	0.065						
X5	0.753	0.649	-0.297	-0.543					
X6	0.683	0.587	-0.465	0.071	0.723				
X7	0.550	0.557	-0.179	-0.325	0.653	0.523			
X8	-0.229	-0.230	-0.517	0.348	0.239	0.653	0.030		
X9	0.531	0.615	-0.317	-0.649	0.582	0.751	0.475	0.144	
X10	0.279	0.389	-0.561	-0.022	0.651	0.721	0.365	0.735	
	0.423								
X11	0.753	0.736	-0.269	-0.462	0.944	0.785	0.743	0.235	
	0.609	0.724							

وبحسب اختبار Klein يتبيّن عدم وجود أي ارتباط خطّي متعدد ما بين المتغيرات المستقلة والتي نحن اشرنا إليها بجدول رقم (٥) الذي يبيّن احتساب TOL اذ بلغت جميع قيمها أقل بكثير جداً من نسبة ٤٠ % المقبولة وهذا يعزّز ما ذهّبنا إليه بعدم وجود الارتباط الخطّي المتعدد

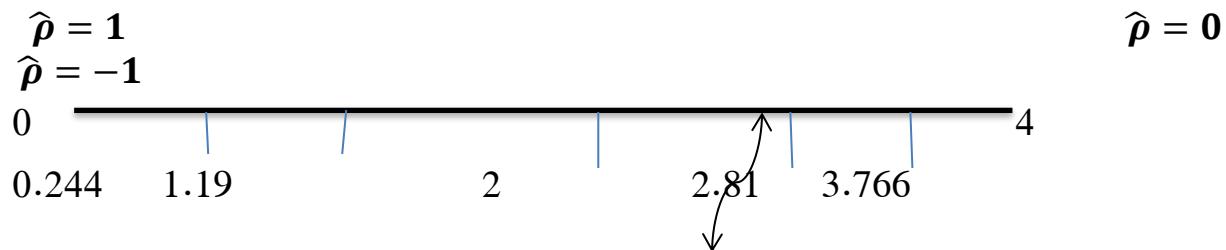
جدول (٦) يوضح معامل TOL للنموذج المقدر

The Variables	Variance Inflation Factor (VIF)	Tolerance (TOL) = $1/VIF$
X1	9.4	0.11
X2	6.1	0.16
X3	77.5	0.013
X4	114.2	0.009
X5	483.9	0.002
X6	429.1	0.0023
X7	476.2	0.0021
X8	17.4	0.06
X9	27.3	0.04
X10	69.5	0.014
X11	111.4	0.0089

المصدر من نتائج تقييم النموذج باستخدام برنامج Minitab 17

ت - اختبار D.W

من الشكل الآتي يمكن ان نختبر مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية :



D.W=2.364531

ويتبين ان القيمة المحسوبة لاختبار دوربن - واتسون وقعت في منطقة القبول وبالتالي الة خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية .

ث- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

من المعروف عندما ينتاب نموذجا مقدرا مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية يتلازم معها مشكلة عدم ثبات تجانس التباين اذ ان المشكلتين تعتمدان على توزيع الباقي الطبيعي وبالتالي فان النموذج مادام خاليا من مشاكل النماذج القياسية وان اغلب معطياته معنوية المعلمات والنماذج وتجاوز الاختبارات الاحصائية يجزم ان النموذج خالي ايضا من هذه المشكلة .

٣- التحليل الاقتصادي

٤- تشير نتائج تقدير اثر معلمات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر)، ان متغير حقوق الملكية (X1) لم يكن معنوي وكذلك لم يعتد به من حيث حجم وإشارة المعلمة من حيث التأثير ، اما متغير التحرر من الفساد (X2) فكان اثره معنوي بمستوى كبير ، ناهيك من ان قيمة المعلمة كبيرة وموجبة ، اي ان عند تغير (X2) بمقدار (١٪) يؤدي الى تغير موجب في (FDI) بمقدار (٣٤٪) وهذا يعني ان السيطرة على الفساد عامل مشجع لجذب الاستثمار الاجنبي . وكان اثر متغير السياسة الضريبية (X3) معنوي وسالب اذ ان تغير (X3) بمقدار (١٪) يؤدي الى تغير في (FDI) بمقدار (٣٣٪) وهذا التغير يشير الى السياسة الضريبية الناجحة لها دور فاعل في تشجيع FDI ، وكان متغير الانفاق الحكومي (X4) ذو مستوى معنوية (١٠٪) الا انه ذو معلمة كبيرة نسبيا في حالة تغيره بمقدار (١٪) يؤدي الى تغير المتغير التابع بمقدار (٦٪) تقريبا اي ان الانفاق الحكومي لاسيما في مجال البنية التحتية له تأثير ايجابي على FDI ، اما متغير حرية تأسيس الاعمال (X5) ايضا ذو معنوية (١٠٪) وبمعلمة كبيرة وموجبة نسبيا اذ ان تغيره بمقدار (١٪) يؤدي الى تغير في

المتغير التابع بمقدار (٥.٦٢٨٪) وهذا يشير الى ان حرية تاسيس الاعمال لها دور مهم في دعم FDI ، في حين كانت معلمة متغير وضع سوق العمل (X6) ذو معنوية مقبولة احصائيا وكبيرة جدا اذ ان المتغير التابع يتغير بمقدار (٨.٤٥٤٪) عند تغير وضع سوق العمل بمقدار (١٪) ، كما اكدا ان سوق العمل له اثر كبير في تشجيع الاستثمار الاجنبي من حيث حرية حركة عنصر العمل والعمالية الاجنبية من والى الخارج يعد عاملاً مشجعاً للمستثمرين . وتشير معلمة الحرية النقدية (X7) الى انها ذات مستوى معنوي متواضع الا انها سالبة وكبيرة جداً بلغت (١١.٦٨٠٪) وهي لا تتفق والمنطق الاقتصادي ، اذ ليس من المعقول ان الحرية النقدية تؤدي الى تقليل الاستثمار الاجنبي مما يجعلنا لا نعتقد بهذه النتيجة ، وتشير معلمة متغير حرية التجارة (X8) الى انه ذو مستوى معنوية منخفض بشكل كبير وصلت الى (٢٥٪) وذات اشارة سالبة وهي في الواقع الحال لا يعتقد بها من حيث ضعف معنويتها وأشارتها السالبة اذ ليس من المعقول ان يكون لحرية التجارة اثر سلبي على الاستثمار الاجنبي المباشر ، اما معلمة متغير الحرية الاستثمارية (X9) فبالرغم من كونها ضعيفة المعنوية (٢٥٪) الا انها موجبة اي ان حرية الاستثمار ومناخ الاستثمار له دور كبير في تشجيع الاستثمار الاجنبي ولذلك فان زيادة (X9) بمقدار (١٪) يؤدي الى حدوث زيادة في FDI بمقدار (١.٤١٥٪) وهي نتيجة منطقية تتفق والمنطق الاقتصادي . وأشارت معلمة الحرية المالية (X10) الى انها ايضاً ضعيفة عند مستوى معنوية (٢٥٪) وذات اشارة سالبة وحقيقة ذلك لا تتفق والمنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية اذ يفترض ان يكون للحرية المالية دور كبير في توسيع الاستثمار الاجنبي من حيث حرية حركة راس المال الى داخل وخارج البلد والاستثمار في الاسواق المالية . اما معلمة متغير الحرية الاقتصادية الاجمالي (X11) فهو عند مستوى معنوية (١٠٪) مقبول احصائيا الا ان حجم و اشارة المعلمة قد لا يتفقان مع المنطق الاقتصادي فان من غير المعقول ان يكون للحرية الاقتصادية ومؤشراتها ذات اثر سلبي على FDI ،

وعليه لا يمكن الاعتماد على ذلك اذ ان النموذج يتكون من (11) متغير مستقل (6) منها منطقية ومحضة و(5) منها سالبة لا تتفق مع المنطق الاقتصادي وهذا هو سبب

- خلاصة القول ان متغيرات التحرر من الفساد والانفاق الحكومي والسياسات الضريبية وحرية تأسيس الاعمال ووضع سوق العمل ومتغير الحرية الاستثمارية كانت ذات تأثير يتحقق والمنطق الاقتصادي في حين كانت المتغيرات الأخرى مخالفة، لذلك ناهيك عن كونها ذات مستوى ضعيف نسبيا ثالثا : تقدير وتحليل متغيرات الحرية الاقتصادية على FDI في الامارات العربية المتحدة وبذات الاسلوب تم تقدير نموذج اثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر ونظمت نتائجه في الجدول الاتي :

جدول (٧) نتائج تقدير نموذج اثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر

The model: Linear

Sample size:18

Degree of Freedom:6

No. of Variables:11

No. Of Parameters:12

No. of case :1

Constan	-13.5	
t		(-0.08) ^{non}
X1	-0.1393	
t		(-0.38) ^{non}
X2	0.4814	
t		(1.31) ^{25%}
X3	-1.100	

t	(-0.55) ^{non}
X4 t	-0.4850 (-1.41) ^{25%}
X5 t	-0.9704 (-4.28) ^{1%}
X6 t	0.4457 (1.42) ^{25%}
X7 t	-0.6157 (-1.46) ^{10%}
X8 t	0.8704 (1.45) ^{10%}
X9 t	-1.0679 (-2.37) ^{5%}
X10 t	-0.3975 (-0.93) ^{25%}
X11 t	3.1192 (3.53) ^{1%}
R^2	98.5%
\bar{R}^2	82%
r	99.2%
$F_{(12,18)}$	(6.8) ^{5%}
D.W	(1.89776) ^{1%}

$$\begin{aligned}
 & \text{Cocks Distance} < 20\% \\
 & \text{TOL} < 40\% \text{ No Multicollinearity} \\
 & t - \text{table}_{1\%} = 3.143, t - \text{table}_{5\%} = 1.943, t - \text{table}_{10\%} \\
 & = 1.440, t - \text{table}_{25\%} = 0.718 \\
 & F_{(12,18)1\%} = 7.12, F_{(12,18)5\%} = 4.00 \\
 & D.W_{1\%} : dl = 0.244 \quad 2.364531 \quad 4 - du = 2.674
 \end{aligned}$$

المصدر من بيانات جدول (٢) وباستخدام برنامج Minitab 17

استقرارية البيانات

من نتائج التقدير وعند الاختبار باختبار بعد المسافة Coocks Distance تبين ان المسافة ما بين المتبقيات العشوائية الشاذة والمتبقيات الطبيعية اقل من ٢٠٪ وهذا يعني ان هناك استقرارية للبيانات

١- التحليل الاحصائي

بالاستناد الى اختبار t تبين معنوية كل من معامي انحدار المتغيرين X_{11} , X_5 متغير درجة الحرية الاقتصادية ومتغير حرية تأسيس الاعمال على التعلق وعلى مستوى معنوي ٥٪ ثبتت معنوية معامل انحدار متغير حرية الاستثمار X_9 ، وعلى مستوى معنوية ١٠٪ ثبتت معنوية معامي انحدار متغيري X_8, X_7 متغيري الحرية النقدية وحرية التجارة على الترتيب ، وعلى مستوى معنوية ٢٥٪ ثبتت معنوية معاملات انحدار متغيرات X_4 , X_6 , X_{10} لمتغيرات الانفاق الحكومي ، وضع سوق العمل والحرية المالية ، ولم يثبت معنوية بقية معاملات انحدار المتغيرات الاخرى. وبالاستناد الى اختبار F ثبتت معنوية النموذج ككل على مستوى معنوية ٥٪ مما يشير ان تلك المتغيرات التي تم وصفها كانت مؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر اي ان تلك المتغيرات كانت كفؤة في تمثيل العلاقة وتقسيم التغيرات الحاصلة في الاستثمار الاجنبي المباشر ، بينما بلغ معامل التحديد المتعدد نحو 98.5% اي ان تلك المتغيرات المستقلة التي تمثل الحرية الاقتصادية للامارات العربية المتحدة تفسر التغيرات الحاصلة بنسبة

٩٩٪ تقريباً وان نسبة ١٪ تقريباً ترجع الى عوامل اخرى لم تدخل النموذج ، بينما تبين ان قيمة معامل الارتباط الكلي ٢ بلغ نحو ٩٩.٢٪ مما يعني ان جميع النقاط المزدوجة مابين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قريبة جداً من خط الانحدار وتكاد تتطابق عليه مما يؤكّد على العلاقة القوية مابين الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغيرات الحرية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة .

-٢ التحليل القياسي

-١ اختبار الارتباط الخطى المتعدد

عند احتساب معامل التصحيح من عامل تضخم البيانات وحسب الجدول الاتي :

جدول (٦) يوضح معامل TOL للنموذج المقدر

The Variables	Variance Inflation Factor (VIF)	Tolerance (TOL) = $1/VIF$
X1	23.0	0.043
X2	16.6	0.060
X3	38.9	0.026
X4	16.0	0.063
X5	29.2	0.034
X6	6.9	0.145
X7	22.3	0.045
X8	37.0	0.027
X9	27.4	0.037
X10	105.2	0.009
X11	59.5	0.017

المصدر من نتائج تدبير النموذج باستخدام برنامج Minitab 17

تبين ان جميع معاملات التصحيح ذا قيم قريبة من الصفر وانها خاضعة لقاعدة معامل التصحيح والتي تشير ان معامل التحديد عندما تبلغ قيمته قريبة ل ١٠٠ % فيعني ان جميع المتغيرات المستقلة غير مرتبطة مع بعضها البعض ومن الجدول ان القيم قريبة للصفر وبالتالي فان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بينها وللتتأكد من ذلك يمكن ان نلجم الى اختبار يؤكد ما ذهبنا اليه باستخدام اختبار Klien بمقارنة معامل الارتباط الكلي المقدر من نتائج التقدير للنموذج مع معاملات الارتباطات الجزئية التي يمكن ان نحصل عليها من مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية الآتية:

Correlations: X1; X2; X3; X4; X5; X6; X7; X8; X9; X10; X11

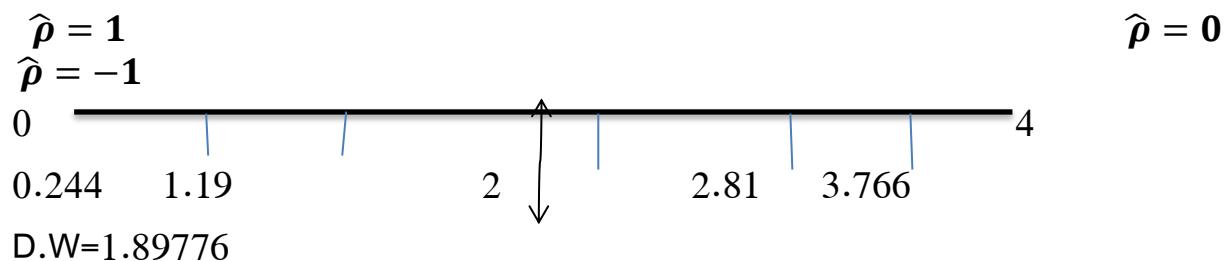
X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
X2	0.868								
X3	0.058	0.011							
X4	-0.796	-0.686	0.065						
X5	0.753	0.649	-0.297	-0.543					
X6	0.683	0.587	-0.465	0.071	0.723				
X7	0.550	0.557	-0.179	-0.325	0.653	0.523			
X8	-0.229	-0.230	-0.517	0.348	0.239	0.653	0.030		
X9	0.531	0.615	-0.317	-0.649	0.582	0.751	0.475	0.144	
X10	0.279	0.389	-0.561	-0.022	0.651	0.721	0.365	0.735	
					0.423				

X11	0.753	0.736	-0.269	-0.462	0.944	0.785	0.743	0.235
	0.609	0.724						

ويتبين ان معامل الارتباط الكلي ذا قيمة اكبر من كل الارتباطات الجزئية ما بين المتغيرات المستقلة وبالتالي الى خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة .

ب- مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية

ان عدم التوزيع الطبيعي للمتغيرات العشوائية او وجود بيانات شاذة نتيجة التذبذبات الكبيرة فيها يؤدي الى حدوث ارتباط ذاتي ما بين المتغيرات العشوائية وان اغلب هذه النماذج ترتبط بالارتباط الذاتي من الدرجة الاولى وعليه تم استخدام اختبار D.W للكشف عن هذه المشكلة وبالمحظط الاتي :



ونلاحظ ان قيمة اختبار D.W المحسوبة من نتائج التقدير قد وقعت في منطقة القبول وما لاشك فيه ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية .

ت- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

بما ان المشكلتين متلازمتين في اي نموذج مقدر ما بين الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين بسب اعتمادهما على قيم المتغيرات العشوائية وبالتالي فان النموذج خالي من جميع المشاكل القياسية الاخرة وانه لم يخرج اي فرض من فروض المتغير العشوائي وان نتائج التقدير كانت جيدة نسبيا ومقبولة نؤكد على ان النموذج ايضا خال من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

-٣ التحليل الاقتصادي

كانت نتائج تدبير معلمات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كما في الجدول ()

فكان معلمة متغير حقوق الملكية (X1) غير معنوية وسالب وبذلك فهي لا تؤخذ بنظر الاعتبار في التفسير، اما متغير التحرر من الفساد (X2) فكانت معلمته ضعيفة من حيث مستوى المعنوية الالها موجبة وتنتفق والمنطق الاقتصادي اي ان عند تغير (X2) بمقدار (١٪) يؤدي الى تغير موجب في (FDI) بمقدار (٤٨١٤٪) وهذا يعني ان التحرر من الفساد له دور فاعل في تشجيع الاستثمار الاجنبي. وكان اثر متغير السياسة الضريبية (X3) غير معنوي وسالب وهو الاخر لا يعتمد بالنتيجة من حيث التفسير والتحليل. وتشير معلمة متغير الانفاق الحكومي (X4) انها ذات مستوى معنوية منخفض وبإشارة سالبة مما يعني ان هناك تبادل ادوار بين الانفاق الحكومي والاستثمار الاجنبي اذا ان بزيادة الانفاق الحكومي ينخفض FDI وهذا التفسير الارجح لهذه الظاهرة. اما معلمة وضع تأسيس الاعمال (X5) فبالرغم من انها ذات مستوى معنوية مرتفع الا انها غير منطقية اذ لا يمكن قبول ان تحسن وضع تأسيس الاعمال يؤدي الى تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر. وتشير معلمة وضع سوق العمل (X6) بالرغم من انخفاض معنويتها الا انها ايجابية اذ ان تحسن وضع سوق العمل بمقدار (١٪) يؤدي الى تحسن FDI بمقدار (٤٥٧٪)، اما متغير الحرية النقدية (X7) فكانت المعلمة ذات مستوى مقبول احصائيا الا ان اشارتها لا تتفق مع الواقع ، اذ ان الحرية النقدية يفترض ان تكون مشجعة للاستثمار الاجنبي وليس العكس في النتيجة المذكورة . وكانت معلمة متغير حرية التجارة (X8) ذات مستوى معنوية مقبول وشارتها تتفق مع الواقع اذ ان زيادة مستوى الحرية للتجارة بمقدار (١٪) يؤدي الى زيادة في FDI بمقدار (٤٠٨٧٪). اما معلمة متغير الحرية الاستثمارية (X9) فبالرغم من انها مستوى معنوي مقبول احصائيا الا ان اشارتها لا تتفق والمنطق الاقتصادي ، اذ ليس من المقبول اقتصاديا ان حرية الاستثمار تخفض الاستثمار الاجنبي المباشر ، وشارت معلمة متغير الحرية المالية (X10) فكان

ذو مستوى معنوية منخفض وذو اشارة مخالفة للفروض العامة للنظرية الاقتصادية ، اذ لا يمكن قبول ان الحرية المالية تؤدي الى تخفيض FDI ، بل يفترض ان يكون مشجعة له من حرية حركة رؤوس الاموال من والى البلد. اما معلمة متغير الحرية الاقتصادية الاجمالي (X11) فكانت ذات مستوى معنوية عال ناهيك عن كونها تتوافق مع المنطق الاقتصادي اذ ان زيادة متغير الحرية الاقتصادية بمقدار (١٪) يؤدي الى زيادة FDI بمقدار (٣.١١٩٢٪) وهذا يشير بما لا يقبل الشك ان الحرية الاقتصادية لها دور فاعل في تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وخلاصة القول ان نتائج متغيرات سوق الاعمال ووضع سوق العمل وحرية التجارة ومتغير الحرية الاقتصادية الاجمالي يتتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية وفي الاتجاه الصحيح في حين كانت المتغيرات الاخرى مخالفة للمنطق الاقتصادي او قد لا تصل الى المستوى المعنوية المقبول احصائيا .

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

- ١- يعكس لنا مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يضم (١٨٧) دولة عام ٢٠١٧ صورة واضحة ومن خلال مؤشراته الفرعية عن مستوى تدخل وحجم الحكومة في الحياة السياسية والاقتصادية ومدى تعديل الحرية السياسية والاقتصادية
- ٢- اظهر التحليل القياسي والاقتصادي العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر الوافد ، وبعد اجراء الاختبارات الاحصائية لاستقرارية البيانات واختبار النموذج، واتضح هناك علاقة ايجابية بين بعض المؤشرات للحرية وال FDI وبما يتنق مع النظرية الاقتصادية في حين لم تثبت تلك العلاقة مع بعض المتغيرات
- ٣- يمكن ان يكون لا FDI اثار ايجابية على المستوى الجزئي والكلي لمتغيرات الاقتصاد الجزئية والكلية اذا احسن التعامل معه وتوظيفه في مشاريع ذات مردود اقتصادي

٤- اتضح من خلال تحليل البيانات (مصر والامارات) للمرة (٢٠٠٠-٢٠١٧) ان الامارات تحتل مرتبة جيدة على المستوى العالمي وتتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة وهو البلد الاول عربياً ايضاً ، اما مصر ولنفس المدة فتنخفض بعض متغيرات المؤشر التي اثرت على الدرجة النهائية وتحتل مرتبة متأخرة على المستوى العالمي وتتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة .

ثانياً : التوصيات:

- ١- الاهتمام ومتابعة تقارير الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي والعربي والتعرف على موقع الدولة فيه ومحاولة الاهتمام المتواصل بتحسين الدرجة لبعض المتغيرات التي تنخفض بها .
- ٢- على الادارات الحكومية الاستفادة من تجارب الدول التي تحقق مؤشرات جيدة على مستوى العالم في الحرية الاقتصادية ومحاولة نقلها وتكيفها مع الواقع
- ٣- استحداث مؤسسة او لجنة تابعة للحكومة لمتابعة ورسم السياسات الخاصة بكل متغير من متغيرات الحرية الاقتصادية ومحاولة تحسين ذلك
- ٤- حوكمة الخطط التي تضعها الوزارات والحكومة مع متغيرات الحرية الاقتصادية لغرض تحسين تلك المؤشرات.

المراجع:

- ١) مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان ، معهد فريزر -الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي، ٢٠١٥
- ٢) تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة) الدكتور حسن كريم حمزة ٢٠١٧
- ٣) البطالة في الوطن العربي تقرير التنمية ، 2015
<http://Data/world bank.org>

٤) معهد فريزر ومؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان - الحرية الاقتصادية في العالم العربي - التقرير السنوي - ٢٠١٥ ص ٨

٥) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، أبريل ١٩٨٥، ص ١١.

6) david glod sbongh, foreign direct Investment in developing countries, finance and development, march (1985), p.31 .

7) UNCTD (2000)word Investment report 1999, New York, USA , p.267.

٨) عبد السلام احمد ابو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الجزء الرابع، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٨٩، ص ٢٣-٢٤ .

٩) ميشيل تودور :- التنمية الاقتصادية - ترجمة محمود حسن حسين ، دار المريخ - السعودية ٢٠٠٦، ص ٦٤٦

10) U.N. , Word Investment Report 1996, New York ,1996 , p.17.

١١) محمد العريان ومحمود الجمال، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ٢٤-٢٥ مارس ، تونس ١٩٩٧ ، ص ٤٦ .

12) U.N., word investment report 1996, op.cit,p.19 .

١٣) UNCTAD: Word Investment Report ,2005,p 298

١٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي، ٢٠١٠، ص ٥٥

١٥) د. فلاح خلف علي الريبيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الجندول السنة الثانية: العدد ٢٣: تموز ٢٠٠٥ ص ٨٠.